صعود جماعي لمؤشرات البورصة..و«العام» يرتفع 20 نقطة

أنهت بورصة الكويت جلسة أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 20 نقطة ليبلغ مستوى 5279 نقاط وبنسبة ارتفاع 38ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 9ر159 مليون سهم تمت من خلال 6672 صفقة نقدية بقيمة 3ر37 مليون دينار كويتي (نحو9ر122 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8ر20 نقطة ليصل إلى مستوى 4955 نقطة وبنسبة ارتفاع 42ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر84 مليون سهم تمت عبر 2427 صفقة نقدية بقيمة 5ر5 مليون دينار (نحو1ر18 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 5ر19 نقطة ليصل إلى مستوى 5457 نقطة بنسبة ارتفاع 36ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر75 مليون سهم تمت عبر 4245 صفقة بقيمة 8ر31 مليون دينار (نحو 8ر104 مليون دولار).

وتابع المتعاملون خلال جلسة أمس اعلان شركة (أجيليتي) عن النتائج المالية للنصف الأول اضافة الى متابعتهم افصاح (بنك وربة) عن محضر مؤتمر المحللين للربع الثاني لعام 2018.

وتابعوا كذلك اعلان البورصة الشركات الموقوفة عن التداول لعدم تسليم بياناتها المالية إضافة إلى نتائج اجتماع مجالس إدارة شركات مدرجة وإعلانات تواريخ اجتماعات شركات أخرى.

وكانت شركات (أولى تكافل) و(مواشي) و(وثاق) و(عمار) و(السورية) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(زين) و(أهلي متحد) و(المتكاملة) و(أجيليتي) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (العيد) و(كميفك) و(كويت ت) و(قيوين) و(اسمنت أبيض).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

ارتفاع جماعي للمؤشرات

الغانم: النظرة تجاه التوقعات الاقتصادية الشاملة في الكويت تحسنت خلال الأشهر القليلة الماضية

شاهين الغانم

قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة الكويتي شاهين الغانم أمس الثلاثاء ان قيام الحكومة بصفة ثابتة بعمليات توظيف مستمر الى جانب ارتفاع اسعار النفط اسهما في تحسين عملية الانفاق من قبل الافراد وكذلك في تعزيز ثقة المستهلك.

وأضاف الغانم في مؤتمر المحللين للبنك بشأن نتائج الربع الثاني لعام 2018 على موقع (شركة بورصة الكويت) ان تحسن الاقتصاد يعكس الدفعه القويه التي تعطيها الحكومه للاقتصاد بتنفيذ مشاريع البنيه التحتية الكبيرة والنقل والمصافي الواردة في خطة التنمية الخمسية.

واشار الغانم الى انه على الرغم من انكماش اجمالي الناتج المحلي للعام 2017 بنسبة 9ر2 بالمئه الا ان التوقعات الأخيرة الصادره من البنك الدولي لعامي 2018-2019 تدعم فرص جيدة للاقتصاد مؤكدا ان النظرة تجاه التوقعات الاقتصادية الشاملة في الكويت تحسنت خلال الأشهر القليلة الماضية.وذكر ان البنك الدولي أصدر في ابريل 2018 توقعاته لاجمالي الناتج المحلي في الكويت بمعدل نمو بنسبة 9ر1 في المئة لعام 2018 فيما توقع ان يكون النمو لعام 2019 بمعدل 5ر3 في المئة.

واشار الى ان عام 2017 شهد نموا بنسبة 3ر3 بالمئه في القطاع غير النفطي مقارنه بنسبه 2 بالمئه في العام الذي سبقه موضحا ان إمكانيات وفرص تنويع الاقتصاد تعتبر واعدة بالنسبة للقطاع المصرفي ككل.

وقال الغانم إن ارتفاع أسعار النفط وتسجيلها نموا قويا ومستداما خلال العام الماضي خطوة تشجيعية مشيرا الى ان الاقتصاد سيستفيد بقوة اذا استمر تحسن أسعار النفط لفترة اطول.

واضاف ان اجمالي الأصول المصرفية استمر في النمو في السنوات القليلة الماضيه على خلفية مرونه الاقتصاد مشيرا الى ان جودة الأصول في البنوك تشهد تحسن مستمر.

وفيما يتعلق في بنك وربة قال الغانم إن البنك قدم عددا من التسهيلات التمويلية المحلية والدولية ومنها تسهيلات لشركة ناقلات النفط الكويتية بمبلغ 54 مليون دينار (نحو 177 مليون دولار امريكي) ومشروع حلبة سباق مدينة المحركات بالكويت بمبلغ 49 مليون دينار (نحو 160مليون دولار).

وذكر ان عددا من التسهيلات التمويليه الثنائية والمجمعة قد تم تنفيذها وان اغلبها كانت بقيادة بنك وربة ومنها تسهيلات قدمت لبنك قطر الإسلامي بقيمة 50 مليون دولار امريكي وصفقة تمويل مشترك لصالح بنك (فانكف) بمبلغ 25 مليون دولار امريكي.

وافاد ان البنك رفع من مركز السيولة لدية من خلال صفقة مرابحه مضمونة مع بنك (اتش اس بي سي) ب 10 مليون دولار امريكي والتي يتم تطبيقها لأول مرة بالسوق الكويتي.

«مدن الأهلية»: 90 ألف مستثمر كويتي في العقارات الخليجية بنهاية العام 2018

الشركة تنظم برنامج الوسيط المعتمد الموجه للعاملين في مجال التسويق العقاري

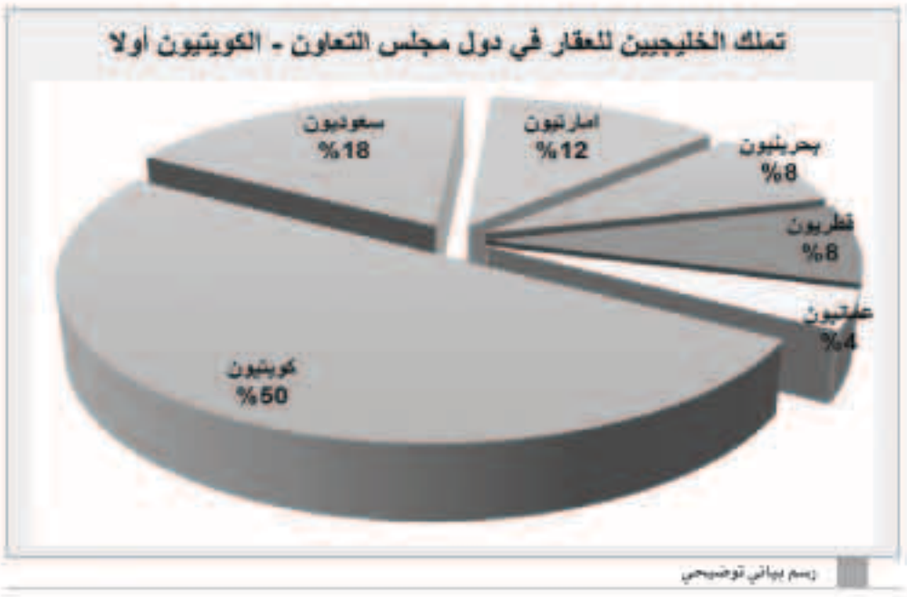

رسم بياني توضيحي

اكدت شركة مدن الأهلية العقارية أهمية اعتماد الشركات الكويتية والمستثمرين الكويتيين على الدراسات والجهات الاستشارية المتخصصة قبل الإقدام على الاستثمار العقاري في دول المنطقة والعالم لتقليل مخاطر استثماراتهم وتحقيق افضل العوائد.

وتوقعت الشركة في بيان صحفي بمناسبة الإعلان عن تنظيم برنامج الوسيط المعتمد الموجه للعاملين في مجال الوساطة العقارية في دولة الكويت ارتفاع عدد المستثمرين الكويتيين في العقارات الخليجية إلى ما يزيد عن 90 الف مستثمر بنهاية العام 2018 مقارنة مع نحو 56 الف مستثمر بنهاية عام 2012 وفق تقديرات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك بمعدل 5600 ملكية عقارية كويتية جديدة سنويا.

وشددت الشركة على اهمية تطوير مهنة التسويق العقاري لمواكبة جهود وزارة التجارة والصناعة في تنظيم السوق والمعارض العقارية لتلافي السلبيات التي ظهرت في السنوات الأخيرة لاسيما وان المستثمرين الكويتيين حلوا في المرتبة الأولى خليجيا في الاستثمار العقاري في دول مجلس التعاون بنسبة 50% من إجمالي الملكيات العقارية الخليجية في دول المجلس والمقدرة بنحو 180 الف بنهاية العام 2018.

واوضحت الشركة ان البرنامج الجديد Certified Broker Program الذي تنظمه إدارة الموارد البشرية سيتضمن تأهيل الوسطاء العقاريين للعمل في بيئة احترافية وتدريبهم على أحدث الأنظمة في مجال تسويق وإدارة العقار وتعريفهم بالأسس القانونية والتنظيمية للعملية التسويقية وفق القواعد الصحيحة والأمثلة التي تضمن تحقيق مصلحة جميع الأطراف.

واضافت الشركة أن البرنامج سيتضمن ايضا عقد جلسات ومحاضرات تعريفية عن أوضاع السوق العقاري في الكويت والآفاق المستقبلية للقطاع العقاري كما سيتم إطلاع المشاركين على مشاريع الشركة الحالية والمستقبلية وتدريبهم على برامج العمل المختلفة التي تستخدمها «مدن» وتأهيلهم للتعامل معها وخصوصا انظمة تنسيق عمليات العرض والبيع والتأجير.

يتوجب تطوير مهنة التسويق العقاري لمواكبة جهود وزارة التجارة والصناعة في تنظيم السوق والمعارض

وأشارت الشركة إلى أن المرحلة الأولى من البرنامج ستبدأ بمشاركة نحو 100 متدرب سيتم اختيارهم من بين المتقدمين للانتساب للبرنامج بكافة مراحله وعقب انتهاء البرنامج سيتم اختيار عدد منهم للالتحاق بالشركة وتمثيلها في السوق المحلي.وذكرت الشركة أن البرنامج الجديد يستهدف ايضا دمج وسطاء العقار التقليديين مع النمط الاحترافي الذي تمارسه الشركة في أداء عملها من خلال تدريبهم على أحدث وسائل التواصل مع العملاء وأساليب الدعاية والترويج والتسويق بشكل عام، فضلا عن أن نتائج البرنامج ستسهم في تعزيز تواجد الشركة في السوقين المحلي والإقليمي.

«الأهلية للتامين» تحقق 5.55 ملايين دينار أرباحاً في النصف الأول من 2018

AL AHLEIA INSURANCE CO. S.A.K.
الأهلية للتامين

أعلنت الشركة الأهلية للتامين الكويتية أمس الثلاثاء تحقيقها أرباحا بلغت 5ر55 مليون دينار كويتي (نحو 3ر18 مليون دولار أمريكي) في النصف الأول من 2018 بربحية 2ر28 فلس للسهم الواحد مقارنة ب8ر4 مليون دينار (نحو 8ر15 مليون دولار) لذات الفترة من 2017.

وقالت الشركة في بيان لها على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت إن إجمالي حقوق المساهمين بلغ 106 ملايين دينار (نحو 349 مليون دولار) لفترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2018 مقارنة ب103 ملايين دينار (نحو 6ر339 مليون دولار) للفترة ذاتها من 2017.

واضافت ان إجمالي الموجودات بلغ 3ر142 مليون دينار (نحو 468 مليون دولار) في حين بلغت المطلوبات 7ر176 مليون دينار (نحو 582 مليون دولار) للنصف الأول من 2018 مقارنة بمطلوبات 158 مليون دينار (نحو 6ر339 مليون دولار) للفترة ذاتها من 2017.

وتأسست (أهلية ١) عام 1962 وادرجت في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) في 1984 ومن أغراضها مزاولة أنشطة التأمين بمختلف أنواعها بما فيها إعادة التأمين.

«بيتك»: 35.4 مليار دينار إجمالي النشاط الائتماني في مايو الماضي

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان اجمالي النشاط الائتماني الكويتي بلغ 4ر35 مليار دينار كويتي (نحو 116 مليار دولار امريكي) في مايو 2018 بزيادة نسبتها 8ر0 في المئة على اساس سنوي.

واضاف (بيتك) في تقريره الاقتصادي الصادرأمس الثلاثاء عن (تطورالنشاط الائتماني في الكويت خلال مايو 2018) ان أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية سجلت أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 5ر450 مليون دينار (نحو 4ر1 مليار دولار) أي بنسبة نمو 1ر3 في المئة عن نفس الشهر من العام السابق مسجلة 15 مليار دينار (نحو 5ر49 مليار دولار).

وذكر انه على أساس سنوي تراجعت التسهيلات الموجهة لبعض القطاعات الاقتصادية فكان قطاع العقار والإنشاء أعلاها تراجعا من حيث القيمة بنحو 8ر174 مليون دينار (نحو 576 مليون دولار) بنسبة تراجع بلغت نحو 7ر1 في المئة.

واشار (بيتك) الى ان قطاع المؤسسات المالية غير البنوك تراجع بقيمة 4ر166 مليون دينار (نحو 549 مليون دولار) وبنسبة انخفاض 4ر12 في المئة فيما تراجع الائتمان الموجه لقطاع الخدمات العامة والى قطاع الصناعة بنسبة 1ر6 و7ر2 في المئة على التوالي.

واوضح ان المدخرات التي تمتلكها البنوك كودائع مصرفية لديها سواء بالعملة المحلية أوالعملات الأجنبية تعد المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة بينما تتباين حصة كل قطاع من ذلك التمويل الممنوح إليهم.

وبين (بيتك) ان التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء تشكل الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في مايو من العام الحالي 4ر42 في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح مقارنة مع 5ر41 في مايو العام الماضي.

وقال ان حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء بلغت معا 9ر27 في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح في مايو 2018 مقابل 6ر28 في المئة في نفس الشهر من العام الماضي وتحسنت حصة القطاعات الثلاثة من إجمالي الائتمان إلى 3ر70 في المئة بنهاية مايو من العام الحالي مقابل 1ر70 في المئة في مايو 2017.

واضاف ان القروض الاستهلاكية تشكل 7 في المئة من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مايو 2018 منخفضة عن نسبتها التي مثلت 7ر7 في المئة في مايو 2017 وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة.

بنك بيت التمويل